E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/1995/L.50
25 July 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥
البند ٦ (ن) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها: العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس السيد جان مِري كاكو جيرفيه (كوت ديفوار) استناداً الى مشاورات غير رسمية دارت حول مشروع القرار E/1995/L.33

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١- يقرُّ بأن الحد من الكوارث يشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة وخطط التنمية الوطنية للبلدان والمجتمعات السريعة التأثر؛

٢- يقرُّ أيضا بأن العمل الدولي المتضافر لازم من أجل تعزيز وتطبيق الحد من الكوارث على نحو فعال وبأنه يتعين دعمه عن طريق التنسيق الفعال للأنشطة اليومية المكلفة بالمسؤولية عنها أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية؛

٣- يشيد بأعمال إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ولا سيما مساهمته في تنفيذ استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها وخطة العمل الواردة فيها[(١)]؛

(١) A/CONF.172/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

٤- يلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤[٢]؛

٥- يحيط علما بصفة خاصة بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تطوير برنامج دولي منسق للحد من الكوارث، بما في ذلك تعزيز إطار العمل الدولي للعقد والحدث الختامي للعقد؛

٦- يحث ثانية كل هيئات الأمم المتحدة المشتركة في أنشطة الحد من الكوارث على إيلاء أولوية لادماج وتنسيق وتعزيز أعمالها لبناء قدرات البلدان والمناطق المعرضة للكوارث في ميدان اتقاء الكوارث وتخفيف آثارها والتأهب لها، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة وغير الساحلية؛

٧- يعرب عن قلقه إزاء استمرار القيود المالية فيما يتعلق بالدعم الفعال لإطار العمل الدولي للعقد وبالنسبة إلى الأنشطة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية من أجل تنفيذ استراتيجية يوكوهاما وخطة عملها حسبما أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢/٤٩ ألف؛

٨- يطلب إلى الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وسائر المعنيين بالعقد توفير ما يكفي لأنشطة العقد من الموارد المالية والدعم التقني؛

٩- يرجو من الأمين العام بالتالي أن يُدرج في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين دراسة للخيارات المتاحة من جميع المصادر القائمة لتوفير تمويل كاف للمهام الرئيسية لأمانة العقد وأن يذكر هذه المهام بالتحديد في تقريره؛

١٠- يوصي بأن تنظر الجمعية العامة في دورتها الخمسين في أمر العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، باعتباره بندا فرعيا منفصلا في إطار البند المعنون "البيئة والتنمية المستدامة"؛

١١- يوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير الى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و١٨٨/٤٨ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و٢٢/٤٩ ألف المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و٢٢/٤٩ باء المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

"وإذ تعرب عن تضامنها مع السكان والبلدان الذين يعانون نتيجة للكوارث الطبيعية،

---

(٢) A/50/201-E/1995/74.

"وإذ تؤكد مرة أخرى الحاجة الماسة الى تدابير ملموسة للحد من سهولة تأثر المجتمعات بالمخاطر الطبيعية، وخسائر الأرواح البشرية، والأضرار المادية والاقتصادية الفادحة التي تقع نتيجة للكوارث الطبيعية، ولا سيما في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية،

"وإذ تعيد تأكيد صحة استنتاجات المؤتمر العالمي الأول للحد من الكوارث الطبيعية الذي انعقد في يوكوهاما في عام ١٩٩٤، ولا سيما فيما يتعلق بدعوته الى زيادة التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والمتعدد الأطراف في ميدان اتقاء الكوارث والتأهب لها وتخفيف آثارها؛

"وإذ تشيد بتلك البلدان والمؤسسات الوطنية والمحلية والمنظمات والرابطات التي اعتمدت سياسات وخصصت موارد وبدأت برامج عمل، بما في ذلك المساعدة الدولية، من أجل الحد من الكوارث، وإذ ترحب في هذا الصدد بمشاركة الشركات الخاصة والأفراد،

"وإذ تشيد بكل البلدان والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الإقليمية التي تعمل بنشاط في مجال إعداد تقييمات إقليمية ودون إقليمية لسهولة التأثر بالمخاطر الطبيعية، وبدأت بالتالي تعاونا إقليميا ودون إقليمي في ميدان الحد من الكوارث، بما في ذلك تبادل البيانات والتكنولوجيا فضلا عن تطوير مناهج مشتركة إدارية وتكنولوجية وعلمية للحد من الكوارث تطبيقيا،

"وإذ تشيد بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والرابطات العلمية والمنظمات غير الحكومية التي أدرجت، وفقاً لمقررات مجالس إدارتها، توصيات الجمعية العامة المتصلة بالحد من الكوارث وكذلك توصيات المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية في برامج عملها، مساهمة بذلك في إحراز المزيد من التقدم الفعّال في الحد من الكوارث في المسؤوليات المكلفة بها بموجب ولاياتها كلٍ في مجال نشاطها، بما في ذلك تخصيص موارد مالية للحد من الكوارث،

"١- تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام المتعلق بتدابير محددة لتنفيذ استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها وخطة العمل الواردة فيها[1]، وترجو من أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية مواصلة تعزيز ورصد ترجمتهما الى أنشطة ملموسة، في تعاون وثيق مع كل الهيئات المعنية التابعة لإطار العمل الدولي للعقد بغية تأمين التنفيذ الفعال بلا تأخير؛

"٢- تشيد بالبلدان النامية وبأقل البلدان نموا التي عبأت موارد محلية لأنشطة الحد من الكوارث ويسرت تنفيذ هذه الأنشطة تنفيذا فعالا وتشجع كل البلدان النامية المعنية على الاستمرار في هذا الاتجاه؛

"٣- توصي بأن تواصل كل البلدان، بدعم مناسب، دراسة طرق ووسائل تقليدية وغير تقليدية لتمويل تدابير الحد من الكوارث، سواء على المستوى الوطني أو فيما يتعلق بالتعاون التقني دون الإقليمي والإقليمي والدولي؛

"٤- تطلب الى الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وسائر المعنيين بالعقد المشاركة بنشاط في دعم أنشطة العقد ماليا وتقنيا، تأمينا لتنفيذ إطار العمل الدولي للعقد، ولا سيما بغية ترجمة استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا وخطة العمل الواردة فيها الى برنامج وأنشطة ملموسة للحد من الكوارث؛

"٥- ترجو من لجنة التنمية المستدامة إيلاء اهتمام مناسب في دورتها الرابعة الى قضية الحد من الكوارث عندما تناقش الفصلين المتصلين بالموضوع من جدول أعمال القرن ٢١[٣] وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٤]؛

"٦- ترحب بالتدابير التي اقترحها الأمين العام لجعل إطار العمل الدولي للعقد متمشيا مع استراتيجية يوكوهاما وخطة عملها بغية تزويد أنشطة الحد من الكوارث على المستويات العالمية والإقليمية بتوجيه برنامجي فعّال ذي حجية، وضمان تماسك أقوى بين برامج الحد من الكوارث وعمل القطاعات المعنية مشتركة معا في تنفيذها؛

"٧- تلاحظ المبادرة من أجل آلية غير رسمية بين أمانة العقد والدول الأعضاء، تسهيلاً ودعماً للترويج لأنشطة العقد وتبادل المعلومات بانتظام بين الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى؛

"٨- ترحب، عملا بقرارها ٢٢/٤٩ ألف، بإعادة تشكيل المجلس الخاص الرفيع المستوى المعني بالعقد واللجنة العلمية والتقنية المعنية بالعقد لكي يوفرا للنصف الثاني من العقد الدعم اللازم لتطوير السياسات والاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية، وزيادة وعي الجماهير وتعبئة الموارد، وتوفير صلات في الوقت نفسه بالدوائر العلمية، ودعم اللجان الوطنية للعقد والسلطات الوطنية في جهودها التعاونية لإدماج برامج الحد من الكوارث في الأنشطة الوطنية من أجل التنمية المستدامة؛

"٩- تؤيد قرار الأمين العام بأن يمدّد الى نهاية العقد ولاية لجنة الأمم المتحدة التوجيهية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، المنشأة عملا بقراري الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وقرارها ٢٣٦/٤٤؛

---

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

"١٠- تؤكد أن الفعالية والكفاءة في تنسيق وخدمة المكوّنات المبينة أعلاه لإطار العمل الدولي للعقد يتطلبان أمانة للعقد مستقرة ماليا وهيكليا مسؤولة أمام الأمين العام من خلال منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛

"١١- تقرر، عملاً بمقررها ٢٢/٤٩ ألف، تنظيم حدث ختامي للعقد من خلال عقد اجتماعات منسقة قطاعية وشاملة لعدة قطاعات على كل المستويات، بغية تسهيل إدماج الحد من الكوارث إدماجا تاما في الجهود الموضوعية من أجل التنمية المستدامة والحماية البيئية بحلول عام ٢٠٠٠؛

"١٢- تقرر أن تكون أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بمثابة الأمانة الموضوعية للإعداد للحدث الختامي للعقد، التي تعمل بدعم تام من الهيئات ذات الصلة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وتعتمد على مساهمات المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والحكومات؛

"١٣- ترجو من الأمين العام أن يؤمن توافر موارد للعملية التحضيرية، بما في ذلك تعزيز قدرة الأمانة على النحو اللازم، وأن يوجه نداء من أجل تقديم تبرعات إضافية الى الصندوق الاستئماني للعقد؛

"١٤- ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن تنفيذ إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية؛

"١٥- ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، تقريرا يتضمن اقتراحات بشأن كيفية تعزيز القدرة البرنامجية والتنسيقية المتميزة لأمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، تمكينا لها من تنسيق أنشطة العقد تنسيقا فعالا وإدماج الحد من الكوارث الطبيعية في عملية التنمية المستدامة؛

"١٦- تقرر النظر، في دورتها الحادية والخمسين، في أمر العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في إطار المسائل البيئية المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة باعتباره بندا فرعيا منفصلا."

- - - - -